

الْحَبَشَةُ الْكَبِيرُ

فِي

فَنَاصُولِ فِقْهِ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ

الطبعة الأولى  
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م  
جميع الحقوق محفوظة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : [www.daradahriah.com](http://www.daradahriah.com)

E-mail : [daradahriah@gmail.com](mailto:daradahriah@gmail.com)

( +965 ) 99627333 - ( +965 ) 51155398 - ( +966 ) 559221028

### الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية ( المدينة المنورة ) <a href="mailto:daralmimna@gmail.com">daralmimna@gmail.com</a> (+966) 558343947	دار التدمرية للنشر والتوزيع ( الرياض ) <a href="mailto:tadmoria@hotmail.com">tadmoria@hotmail.com</a> (+966) 114925192	دار أندلسية للنشر والتوزيع ( الكويت ) <a href="mailto:darandalusia@hotmail.com">darandalusia@hotmail.com</a> (+965) 94747176
مفكرون الدولية للنشر والتوزيع ( مصر الجديدة ) <a href="mailto:mofakroun@gmail.com">mofakroun@gmail.com</a> (+2) 01110117447	المكتبة الأسدية للنشر والتوزيع ( مكة المكرمة ) <a href="mailto:alasadi2000@hotmail.com">alasadi2000@hotmail.com</a> (+966) 125273037	مكتبة الشنقيطي للنشر والتوزيع ( جدة ) <a href="mailto:hassan_hyge@hotmail.com">hassan_hyge@hotmail.com</a> (+966) 504395716

الْحَبَشَةُ الْكَبِيرَةُ

فِي

فَنَاصُولِ فِقْهِ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ

تَأَلَّفَ

عُمَرُو بْنُ الدِّينِ الْحَنْفِيُّ الْقَلَوَصِيُّ

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الخبية الذكية  
في  
فن أصول فقه مذهب الحنفية

لجامعها المرتجي عون المعين السيد عمر نور الدين  
الحنفي القلوصي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

لا تطبع هذه النسخة إلا بأذن صاحبها وثمنها غرش صاغ

طبع في مطبعة المنتطاف بمصر سنة ١٢١٤ هجرية  
على نفقة محمد فرج الجزائر

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه وأحكم أصول شريعته بكتابه  
وسنة نبيه صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه \* وبعد فيقول الذليل  
المسكين عمر بن عمر بن نور الدين الحنفي مذهباً القلوصي بلداً هذه  
مجموعة لطيفة مميّتها ( بالنخبة الذكيّة في فن اصول فقه الحنفيّة ) جمعتها  
لنفسي ولمن هو قاصر مثلي والله المستول ان ينفع بها كل من تعلمها او  
علمها انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير

## ✽ فن أصول الفقه ✽

هو علمٌ بأحوال الأدلة الموصلة الى الاحكام الشرعية على  
وجه كلي وأصول الشرع المستنبطة منها الأحكام ثلاثة  
الكتاب والسنة واجماع الأمة وكذا القياس  
( قوله أصول الفقه ) هي جمع أصل والأصل ما يبنى عليه غيره  
حسباً كان او عقلياً والفقه معرفة النفس ما لها وما عليها والأحكام جمع  
حكم وهو ما ثبت بخطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد كالفرضية والوجوب  
والتدب والإباحة والكراهة والحرمة والصحة وغير ذلك ( قوله على وجه  
كلي ) متعلق بالموصلة مثال الاستنباط من الكتاب قوله تعالى ولا

نقربوهنَّ حتى يطهرنَّ وحرمة القربان للأذى فقيس عليها اللواط. ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم المرأة ليست بنجسة لانها من الطوافين عليكم فقيس عليها طهارة سواكن البيوت للطواف ومن الاجماع قولهم في الزنا انه يوجب حرمة المصاهرة قياساً على الوطء الحلال لوجود العلة وهي الجزئية

❖ الافعال ❖

افعال النبي عليه الصلاة والسلام الصادرة منه عن قصد أربعة فرضٌ وواجبٌ ومستحبٌ ومباحٌ والصحيح من مذهبنا ان ما علمناه من افعاله عليه الصلاة والسلام واقعاً على صفة من وجوب ونحوه يقتدى به في ايقاعه على تلك الصفة وما لم يعلم ايقاع فعله على اي صفة حملناه على أدنى منازل فعله وهو الإباحة. والوحي نوعان ظاهر وباطن فالظاهر ما ثبت بلسان الملك او بإشارته او ظهر لقلبه عليه الصلاة والسلام بالهام الله تعالى له والباطن ما ينال باجتهاد رأييه عليه الصلاة والسلام بتأمله في الاحكام المنصوصة وهو كالالهام وان شرائع من قبلنا تلزمنا اذا قصَّ الله او رسوله علينا من غير انكار ما لم ينسخ وتقليد الصحابي معتقداً للحقبة قولاً او فعلاً واجب يترك به قياس التابعين ومن بعدهم

( قوله 'وتقليد الصحابي الخ ) وذلك كما في اقل الحيض فان علماءنا قالوا انه ثلاثة ايام اخذوا بقول عمر رضي الله عنه وكذلك فساد شراء ما باع بأقل مما باع قبل فقد الثمن عملاً بقول عائشة رضي الله عنها فيما روي أن امرأة جاءت اليها وقالت اني بعت من زيد بن ارقم خادماً بثمانمائة درهم الى كذا فاحتاج الي ثمنه فاشترينهُ منه قبل حل الاجل بستائة فقالت عائشة رضي الله عنها بثسما شريت واشتريت ابلفي زيد ابن ارقم أن الله تعالى ابطال جهاده وحمه مع رسول الله عليه الصلاة والسلام إن لم يتب فاتاها زيد معذراً فقلت قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف

### ❖ المشروعات ❖

المشروعات اربعة انواع . فرض وواجب وسنة ومستحب فالفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك بلا عذر حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر والواجب ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة وحكمه حكم الفرض عملاً لا اعتقاداً حتى لا يكفر جاحده ويفسق تاركه تهاوناً بأن لا يرى العمل بخبر الآحاد واجباً والسنة ما واطب عليها النبي عليه الصلاة والسلام مع الترك مرة او مرتين وحكمها الثواب بالفعل والعقاب بالترك والمستحب ما فعله النبي عليه



الصلاة والسلام مرة وتركه أخرى واجبه السلف وحكمة  
الثواب بالفعل وعدم العتاب بالترك

( قوله ما ثبت بدليل قطعي الخ ) وذلك كالإيمان والصلاة والزكاة  
والصوم والحج ( قوله ما ثبت بدليل ظني الخ ) وذلك كصدقة الفطر  
والأضحية وتعيين الفاتحة ( قوله ما واطب عليها النبي عليه الصلاة  
والسلام الخ ) وذلك كسنة الفجر والظهر القبليّة والبعديّة والمغرب  
والعشاء البعديتين ( قوله والمستحب ما فعله النبي الخ ) وذلك كصلاة  
الأربع ركعات قبل العصر والأربع والست بعد المغرب

### ❀ ❀ ❀ الاسباب ❀ ❀ ❀

الاسباب كحدوث العالم والوقت وملك النصاب التام وشهر  
رمضان والرأس الذي يمونه وبلي عليه والبيت الحرام والأرض  
النامية والقتل عمداً والزنا والسرقة والافطار عمداً فأما حدوث  
العالم فانه سبب لوجوب الايمان والوقت سبب لوجوب الصلاة  
وملك النصاب التام سبب لوجوب الزكاة وشهر رمضان سبب لصومه  
والرأس الذي يمونه وبلي عليه سبب لصدقة الفطر والبيت الحرام سبب  
للحج والأرض النامية سبب للعشر والحراج وأما القتل عمداً والزنا  
والسرقة والافطار عمداً فانها أسباب للعقوبات والحدود والكفارات

❖ الحقيقة والمجاز ❖

الحقيقة لفظ مستعمل في موضوعه من حيث هو موضوعه  
والمجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه من حيث لا هو موضوعه  
وحكم الحقيقة ثبوت الحكم للوضع له قطعاً وحكم المجاز ثبوت  
الحكم للمعنى المستعار له ومتى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز  
ولا يمكن اجتماعها مرادين بلفظ واحد وإذا كانت الحقيقة  
متعذرة أو معجزة صير إلى المجاز

( قوله الحقيقة لفظ مستعمل الخ ) وذلك مثل الصلاة للعبادة  
المخصوصة بالنسبة للوضع الشرعي والدعاء بالنسبة للوضع اللغوي ( قوله  
والمجاز لفظ مستعمل الخ ) وذلك كلفظ الصلاة إذا استعمله الشارع في  
الدعاء لمناسبة معناه الشرعي فإنه مجاز وإن بقي على موضوعه اللغوي  
أذ لم يبق عليه من حيث هو موضوعه ( قوله وحكم الحقيقة ثبوت الحكم  
الخ ) وذلك كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا وكقولهم ولا تقر بوا  
الزنا ( قوله وحكم المجاز ثبوت الحكم الخ ) وذلك كقوله تعالى أولامستم  
النساء وكحديث لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين حيث  
إن الحكم هنا المستعار له وإن المراد من الآية الجماع ومن الحديث ما يحل  
من المطعوم ( قوله ومتى أمكن العمل بالحقيقة الخ ) وذلك لأن الخلف  
لا يعارض الأصل وفرعوا على عدم إمكان اجتماعها إن الوصية للموالي  
لا تتناول موالى الموالى ولا يلحق غير الخمر بالخمر ولا يراد بنو بني



بالوصية لابنائيه ( قوله واذا كانت الحقيقة متعذرة او مهجورة الخ )  
 مثال تعذرها لو حلف ان لا يأكل من هذه النخلة فلما جاز ان لا يأكل  
 من ثمرها ومثال هجرانها لو حلف ان لا يضع قدمه في دار فلان فلما جاز  
 ان لا يدخل

❖ الامر والنهي ❖

الامر قول القائل لغيره عَلَى سبيل الاستعلاء افعَل وموجبه  
 الوجوب واستحقاق الوعيد لتاركه ولا يقتضي التكرار ولا يحمله  
 ولكنه يقع على أقل جنس الفعل المأمور به ويحمل كله وحكمه  
 نوعان اداء وهو تسليم عين الواجب الثابت بالامر وقضاء وهو  
 تسليم مثل الواجب به والاداء والقضاء يستعمل احدهما مكان  
 الآخر مجازاً شرعياً والنهي قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء  
 لا تفعل وموجبه وجوب الانتهاء عن مباشرة المنهي عنه ويقتضي  
 الفور والتكرار ضد الامر ويكون قبيحاً لعين الفعل الذي  
 اضيف اليه النهي أو لغيره

( قوله الامر قول القائل الخ ) خرج بالقول الفعل والاشارة  
 وبالاستعلاء الدعاء والالتماس وبافعل قوله لمن دونه اوجبت عليك  
 ان تفعل كذا والمقصود ان فعله عليه الصلاة والسلام لا يكون موجباً

عندنا بل يخص المراد من الامر وهو الوجوب بصيغة افعال وخرج  
بالوجوب في قوله وموجبه الوجوب النذب والاباحة ( قوله ولا يقتضي  
التكرار ) اي الاستمرار والمراد تكرار الفعل اي وقوعه مرة بعد اخرى  
في اوقات متعددة وجنس الفعل المأمور به هو الفرد حقيقة بلائية  
( قوله ويحمل كله ) اي كل الجنس من حيث انه فرد اعتباري وفرعوا  
عليه انه لو قال الزوج لامرأته طلقي نفسك انه يقع على الواحدة الا  
ان ينوي الثلاث فيقع ثلاث لانه نوى محمل كلامه ولا تعمل ثبوت  
الثنتين لانه ليس بفرد حقيقة ولا اعتباراً ( قوله وهو نسليم عين الواجب )  
كناية عن افعال الجوارح فان لها حكم الجواهر ( قوله والاداء والقضاء  
يستعمل احدهما الخ ) فرعوا عليه جواز الاداء بنية القضاء وبالعكس  
في الصحيح ( قوله ويكون فيهما لعين الفعل الخ ) وذلك كالكفر والظلم  
والكذب واللاواط وكصوم يوم النحر والبيع وقت النداء ووطء الحائض  
والصلاة في الارض المغصوبة

### ❖ الصريح والكناية ❖

الصريح ما ظهر المراد به ظهوراً تاماً حقيقة كان او مجازاً وحكمه  
تعلق الحكم الشرعي بعين الكلام وان لم يقصده وأما الكناية  
فما استتر بالاستعمال المراد به ولا يفهم الا بقرينة حقيقة كان او  
مجازاً وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية أو دلالة الحال



( قوله الصريح ما ظهر المراد به الخ ) وذلك كقول السيد لعبد  
 انت حرّ والزوج لزوجه انت طالق فانهما في ازالة الرق والنكاح  
 حقيقتان شرعيتان مجازان لغويان صريحان في ذلك بواسطة كثرة  
 الاستعمال ( قوله وحكمه تعالى الحكم الشرعي الخ ) فرعوا عليه انه لو  
 طلق الزوج زوجته او اعنق السيد عبده مخظماً وقع كأن اراد ان يقول  
 مثلاً سبحان الله او استغني فقال انت طالق او انت حرّ ( قوله واما  
 الكناية فما استمر بالاستعمال المراد به الخ ) وذلك مثل الحمير كمو مثلاً  
 فانه لا يميز بين اسم واسم الا بدلالة اخرى ( قوله حقيقة كان او مجازاً )  
 اي فان الحقيقة والمجاز قبل التعارف يعدان من الكناية عند الاصوليين  
 ( قوله وحكمها ان لا يجب انعمل بها الا بالنية الخ ) وذلك كبائن  
 وحرام فلا يقع بهما الطلاق البائن بينونة صغرى الا بالنية لاستتار  
 المراد في الكنايات لان محل البينونة متنوع يشمل وصلة النكاح والقرابة  
 وغيرها فمع النية نعين البينونة عن وصلة النكاح الا ان اعندي واستبري  
 رحمك وانت واحدة راجع لافتضاء وقوع الطلاق سابقاً والواقع  
 بالصريح رجعي

### ❖ الاجماع ❖

الاجماع هو اتفاق مجتهدي هذه الامة في عصر على أمر ديني  
 اجتهادي بحيث يحصل به ما لم يكن قبل وركن الاجماع نوعان  
 عزيمية وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق من الكل على الحكم

او شروعاتهم في الفعل ان كان من باب الفعل ورخصة وهو ان يتكلم به البعض او يفعل به دون البعض الباقي واهل الاجماع من كان مجتهداً وليس له فيه بدعة يدعو الناس اليها ولا فسق وكون الاجماع من الصحابة او نسل النبي عليه الصلاة والسلام ورهطه الاقربين او من اهل المدينة وكذا انقراض العصريهوت مجتهديه بعد اتفاقهم ليس بشرط والشرط في انعقاد الاجماع اجماع الكل وخلاف الواحد الصالح للاجتهاد مانع من الاجماع عندنا بخلاف الاكثر وحكمه ان ثبت المراد به شرعاً على سبيل اليقين والقطع

(قوله وركن الاجماع نوعان عزيزة الخ) فالاول كاجماع الصحابة رضي الله عنهم على الاربع قبل الظهر وانه سنة لا واجب والثاني كما اذا شرعوا جميعاً في المزارعة والمضاربة وفي التقرير عن الميزان فالاجماع الفعلي يدل على حسن ما فعلوا وكونه مستحباً (قوله وهو ان يتكلم به البعض الخ) اي او يفعل به ويسكت الباقي بعد بلوغ ذلك اليهم ومضي مدة التأمل وليس ثمة خوف فتنة (قوله واهل الاجماع من كان مجتهداً الخ) يعني انه لا عبرة باتفاق العوام وفقهه ليس باصولي واصولي ليس بفقهاء الا فيما لا يستغنى فيه عن الاجتهاد كاصول الدين واستقراض الخبز بلا وزن والتشويب بين الاذان والاقامة ونقل القرآن فان ذلك

جميعه ثابت بالتواتر والاجتهاد ليس بشرط فيه فاجماع العوام فيه كاجماع المجتهدين (قوله وكون الاجماع من الصحابة الخ) عدم تخصيص الاجماع يشهد له اطلاق الادلة الواردة في ذلك كقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وقوله وكذلك جعلناكم امة وسطاً وقوله عليه الصلاة والسلام لا تجتمع اُمتي على ضلالة وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن (قوله على سبيل اليقين والقطع) يتفرع على ذلك كفر جاحده لقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً (تنبيه) الاقوى اجماع الصحابة نصاً ثم الذي نص عليه البعض منهم وسكت الباقون ثم من بعدهم من كل عصر على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف. هذا وان الامة في اي عصر كان من الاعصار اذا اختلفوا في مسألة على اقوال كان ذلك اجماعاً منهم على ان ما عدا تلك الاقوال باطل وذلك لان الحق لا يعدو اقوالهم

### ❖ القياس ❖

القياس جعل الفرع مساوياً للاصل في الحكم والعلة وانه حجة نقلاً وعقلاً وشرطه ان لا يكون الاصل المقيس عليه مخصوصاً بحكمه بسبب نص آخر دال على الاختصاص وان لا يعدل به عن طريق القياس وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بلا تغيير في الفرع لحكم الاصل الى فرع هو نظيره في العلة

والحكم وكون الفرع لا نص فيه وان بقي حكم النص بعد  
التعليل على ما كان قبله وركنه وصف جعل علامة على حكم  
النص من الاوصاف التي ثبت حكم النص له وجعل الفرع  
نظيراً له في حكمه بسبب وجود ذلك الوصف في الفرع وحكمة  
وجملة ما يعلل له اربعة اقسام اثبات الموجب او وصفه واثبات  
الشرط او وصفه واثبات الحكم او وصفه وتعدية حكم النص  
الى ما لا نص فيه ليثبت فيه بغالب الرأي حكم لازم للتعليل  
(قوله في الحكم والعلة) وذلك كقياس الذرة على البر في الربا  
لعلة الكيل (قوله وانه حجة نقلاً وعقلاً) اما الاول فلقوله تعالى فاعنبروا  
يا اولي الابصار اي قيسوا والعبرة بعموم اللفظ والحديث معاذ رضي الله  
عنه حين عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبعثه الى اليمن قال  
هم نقضي قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان  
لم تجد قال اجتهد برأيي فقال عليه الصلاة والسلام الحمد لله الذي وفق  
رسول رسوله كما يرضى به رسوله واما الثاني فان الاعتبار المأخوذ من  
قوله تعالى فاعنبروا هو كناية عن كوننا نتأمل فيما اصاب من قبلنا من  
العقوبات بأسباب نقلت عنهم لنكف عنها احترازاً عن مثله من الجزاء  
اذ الاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المعاول والقياس نظير التأمل  
المدكور (قوله وشرطه ان لا يكون الاصل المقيس عليه مخصوصاً الخ)  
وذلك كقبول شهادة خزينة وحده فانه خص بقوله عليه الصلاة والسلام

من شهد له خزيمة فهو حسيبه . وسماه ذا الشهادتين كرامة له فلا يقاس عليه غيره وان كان افضل كآبي بكر رضي الله عنه لئلا تبطل الخصوصية ( قوله وان لا يعدل به عن طريق القياس ) وذلك كبقاء الصوم مع الاكل والشرب ناسياً بمحدث أتم على صومك انما اطعمك ربك فلا يقاس عليه المخطئ<sup>\*</sup> لانه عدل به عن القياس لان القياس فيه فوات القرية بما يصاد ركنها وان كان ناسياً ولكن ثبت البقاء معه بالحديث ( قوله وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص الخ ) فترعوا على قيود هذا الشرط انه لا يستقيم التعليل لاثبات اسم الزنا للواط لانه من الاسماء وليس بحكم شرعي ولا اصحة ظهار الذي قياساً على صحة طلاقه كالمسلم لكون الحرمة في المسلم مغنية بالكفارة وفي الذي مؤبدة لا تنتهي بها لعدم اهليته فلا يقاس على المسلم ولا لتعدية الحكم من الناسي في الفطر إلى المكروه والمخطئ لان عذرهما دون عذره ولا لشرط الايمان في رقية كفارة اليمين والظهار لانه تعدية إلى شيء فيه نص بتغييره ( قوله وكون الفرع لا نص فيه ) يفرع عليه انه لا يجوز السلم الحال قياساً على المؤجل فان قوله صلى الله عليه وسلم إلى اجل معلوم نص فيه ( قوله وان يبقى حكم النص بعد التعليل ) وذلك لان تغييره بالرأي باطل ( قوله وصف جعل علامة الخ ) اي وصف مشترك بين الاصل والفرع وهو قد يكون لازماً للنصوص وعارضاً وجلياً وخفياً وحكماً شرعياً وفرداً وعدداً واسماً فاللازم كالثنية فانها لازمة للضروب وعلل بها زكاة الحلي والعارض كالنجم الدم في المستحاضة فانه وصف عارض لان الدم موجود في العرق بلا انفجار والتعليل به يدل على

اعتبار صفة الخروج والجلي كالطواف في حديث المرأة ليست بنجسة فانها من الطوافين والخفي كالقدر والجنس في الربا والحكم الشرعي كتمليه عليه الصلاة والسلام قضاء دين الله بدين العباد في حديث الخثعمية لما سألتها عليه الصلاة والسلام عن الحج عن أبيها أريبت لو كان على إيلك دين فقضيتيه أما كان يقبل منك فقالت نعم قال عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق أن يقضى والفرد كالثنية والعدد كالقدر مع الجنس والاسم كالدم في حديث المستحاضة فأنه دم عرق انفجر فالدم اسم جنس والتعليل به يدل على اعتبار صفة النجاسة ( قوله وحكمة وجملة ما يعلل له أربعة أقسام الخ ) يعني أن ما يصلح للتعليل أربعة أقسام أولها اثبات الموجب ورابعها تعدية حكم النص الخ إلا أن الثلاثة الأول أن لم يوجد لها أصل تقاس عليه لا يصح تعليلها ما عدا القسم الرابع وهو تعدية حكم النص الخ لأن التعدية حكم لازم للتعليل عندنا ويطل التعليل بدونها فاثبات الموجب كالجنسية لحمة النساء أي الجنس بانقراؤه علة محرمة للبيع نسيئة عندنا بأشارة النص لما في النسيئة من شبهة الفضل وشبهة الربا كحقيقته ووصف الموجب كصفة السوم في زكاة الانعام من النمو ولو نقديراً واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الأبل السائمة شاة والشرط كالشهود في النكاح واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بشهود ووصف الشرط كشرط العدالة والذكورة في شهود النكاح فانهما ليسا بشرط للاطلاق في الحديث المتقدم والحكم كالركعة الواحدة فانها غير مشروعة عندنا للنهي وصفة الحكم كصفة الوتر وهي واجبة عند الامام عملاً بحديث أن الله زادكم صلاة ألا وهي



الوتر هذا وان القسم الرابع وهو تعدية حكم النص الخ يكون على وجهين لان التعدية ان كانت بناء على العلة الظاهرة فالقياس او الباطنة فالاستحسان

### ❖ الاستحسان ❖

الاستحسان اسم لدليل يقابل القياس الجلي وهو يكون بالاثـر والضرورة والاجماع والقياس الخفي ثم ان المستحسن بالقياس الخفي تصح تعديته دون المستحسن بالاجماع والاثـر والضرورة (قوله اسم لدليل يقابل القياس الجلي) مثل السلم فانه جائز بالاثـر وهو من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم مع ان القياس يابى جواز السلم لعدم المعقود عليه عند العقد وتطهير الأواني والآبار والحياض للضرورة المحوجة الى التطهير يعني ترك القياس وهو عدم طهارتها بعد نجسها لتعذر صب الماء على الحوض والبئر ونحوهما للتطهير للضرورة والاستصناع جائز بالاجماع لتعامل الناس مثل ان يأمر انساناً ان يخز له خفاً بكذا وبين وصفه ومقداره ولم يذكر له اجلاً والقياس يقتضي انه لا يجوز لانه بيع معدوم لكنهم استحسنوا تركه بالاجماع لما ذكر من تعامل الناس وطهارة سور سباع الطير بالقياس الخفي لانها تشرب بمنقارها وهو عظم وهو ليس بنجس من الميت فالحي اولى فصار لهذا باطلاً يتقدم ذلك الظاهر في مقابلته فسقط حكم الظاهر لعدم كونه مكروه لانها لا تحتز عن الميتة فكانت كالدجاجة المخلاة (قوله ثم ان المستحسن بالقياس الخفي تصح تعديته الخ) يعني ان المستحسن

بالاجماع والاثار والضرورة معدول بها عن سَنَنِ القياس فلا تقبل  
التعدية بخلاف المستحسن بالقياس الخفي فانه تصح تعديته ألا يرى ان  
الاختلاف بين البائع والمشتري في مقدار الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب  
يمين البائع قياماً جلياً لانه ليس بمنكر ظاهراً ويوجب استحساناً لان  
البائع ينكر وجوب تسليم المبيع بأقل الثمن والمشتري يدعيه وينكر  
الزيادة فيتحالفان ووجوب التحالف قبل القبض حكم تعدى الى الوارثين  
حتى لو ماتا واختلف وارثاهما فيه تحالفاً

### ❖ العام ❖

العام هو اللفظ الذي يتناول بالوضع افراداً متفقة الحدود على  
سبيل الشمول لا البدل وهو يوجب الحكم فيما يتناوله من  
الواحد لو غير جمع والثلاث والاثنين لو جمعاً قطعاً ثم ان العموم  
يكون بصيغة الجمع وكل وجميع والنكرة في سياق النفي ومن وما  
والمعرف بأل اذا كانت للجنس

( قوله العام هو اللفظ الخ ) هذا تعريف للعام اصطلاحاً واما لغة  
فعناؤه الشامل وخرج بقوله افراداً ما كان خاصاً بالعين او الجنس او  
النوع او الاجزاء كريد وانسان ورجل وكذا العدد فان زيدا لا يتناول  
الأفرداً وانساناً دل على الماهية لا الافراد ورجلاً دل على فرد منهم



والعدد يتناول اجزاء وهي آحاد لا افراد وخرج بمنفقة الحدود المشترك لان افرادة مختلفة الحدود فلا يكون عاماً وقوله على سبيل الشمول لا البدل مخرج للكرة في الاثبات كرجل مثلاً فانه يتناول افراداً متفقة الحدود ولكن على طريق البدل لاعلى طريق الشمول وقوله قطعاً اي لا يجوز تخصيصه بواحد منها ما لم يتم دليل قطعي على تخصيصه ( قوله ثم ان العموم يكون بصيغة الجمع الخ ) اي بالصيغة والمعنى او بالمعنى لا غير وذلك كرجال وقوم واما انظر كل فانها تصحب الاسماء فتعمها فان دخلت على المنكر اوجبت عموم افراده وان دخلت على المعرف اوجبت عموم اجزائه وفرعوا على ذلك ما لو قال انت طالق كل التطليقة تقع واحدة وما لو قال انت علي كظهر امي كل يوم لا يقربها ليلاً ولا نهراً حتى يكفر واذا كفر مرة بطل الظهار ولو قال في كل يوم له ان يقربها ليلاً ويكون مظاهراً كل يوم بظهار جديد هذا واذا وصلت كل بما المصدرية اوجبت عموم الافعال ويكون المصدر بمعنى الوقت فمعنى كلما تزوجت امرأة فهي طالق كل وقت يقع مني التزوج فتطلق في كل تزوج ولو بعد زوج آخر ويثبت عموم الاسماء في كلما ضمناً كعموم الافعال في كل كذلك ضرورة عموم الاسماء قصداً واما جميع فهي لعموم الاجتماع دون الانفراد حتى اذا قال جميع من دخل هذا الحصن اولاً فله من النفل كذا فدخله عشرة معاً ان لم نفلاً واحداً بينهم جميعاً بالشركة ولو دخلوه فرادى فالنفل الاول فقط (قوله والكرة في سياق النفي الخ ) اي في موضع ورد فيه النفي بان ينسحب عليها حكمه بلزوم العموم ضرورة ان انتفاء فرد مبهم لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد وذلك ان

تضمنت من الاستغرافية نحو لا رجل في الدار وفي سياق الاثبات تخص  
عندنا لكنها مطلقة على فرد غير معين نحو اكرم كل رجل واماً من وما  
ففرعوا عليهما ما اذا قال من شاء من عبيدي العتق فهو حرّ فشاؤوا  
عنفوا جميعاً وما اذا قال لآمتيه ان كان ما في بطنك غلاماً فأنت حرة  
فولدت غلاماً وجارية لا تعتق لان الشرط كون جميع ما في بطنها  
غلاماً واما المعرف بأل اذا كانت للجنس فيتفرّع عليه ان الحالف  
يبحث بتزوج امرأة فيما اذا حلف لا يتزوج النساء لصيرورتها للجنس  
وكذا يبحث بالواحد في لا يشتري العبيد او لا يكلم الناس

### ❖ الخاص ❖

الخاص هو اللفظ الموضوع لواحد او متعدد محصور ثم ان  
كان مشتملاً على كثيرين متفاوتين في احكام الشرع فيكون  
خاص الجنس وان كان مشتملاً على كثيرين متفقين في الحكم  
فيكون خاص النوع وان كان له معنى واحد حقيقة فيكون  
خاص العين وحكمه ان يتناول المخصوص قطعاً ولكون الخاص  
قطعيّاً صح ايقاع الطلاق الصريح بعد الخلع ووجب مهر المثل  
بنفس العقد فيمن زوجت بلا مهر

(قوله الخاص هو اللفظ الموضوع الخ) يعني ان اللفظ ان كان  
مسماه متعدداً ولو بالنوع او متعدداً فالخاص فدخل المطلق والعدد

والامر والنهي والمراد بالمحصور ان يكون في اللفظ دلالة على  
 التخصيص في عدد معين وبغير المحصور عدمه والمراد بالحكم في قوله  
 متفقين في الحكم الشرعي وهذا الذي ذكر من التعريف انما هو  
 للجنس والنوع عند الفقهاء لا المناطقة فان الفقهاء لما كان نظرهم في  
 الاحكام جعلوا اللفظ المشتمل على كثيرين متفاوتين في الاحكام جنساً  
 خاصاً كانسائ فانهُ مشتمل على الرجل والمرأة والحكم بينهما متفاوت  
 وفرعوا عليه ان من اشترى عبداً وظهر انه أمة او عكسه لم ينعقد البيع  
 وجعلوا المشتمل على كثيرين متفقين في الحكم نوعاً خاصاً كرجل واما  
 الاختلاف بين العاقل وغيره فعارض (قوله وحكمه ان يتناول المخصوص  
 قطعاً) فرعوا على ذلك عدم جواز الحاق التعديل في الصلاة كالطأينة  
 في الركوع الثابت بخبر الواحد وهو قوله عليه الصلاة والسلام للاعرابي  
 قم فصل فانك لم تصل بأمر الركوع والسجود وهو قوله تعالى اركعوا  
 واسجدوا في الفرض وبطلان شرط الولاء وهو التتابع في افعال الوضوء  
 والتسمية والترتيب والنية في آية الوضوء وهو قوله تعالى فاغسلوا وامسحوا  
 لان الغسل والمسح خاصان ومعناهما معلوم وهو الاسالة والاصابة فاشتراط  
 هذه الاشياء يكون زيادة على النص ونسخاً (قوله ولكون الخاص قطعياً  
 صح إيقاع الطلاق بعد الخلع الخ) اما في إيقاع الطلاق بعد الخلع فعملاً  
 بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الواقع بعد قوله فلا جناح عليهما  
 فيما افدت به فانهُ يفيد وقوع الطلاق بعد الخلع واما وجوب مهر المثل  
 بنفس العقد فعملاً بقوله تعالى ان تبغوا بأموالكم والابتغاء خاص  
 وُضع للطلب والطلب يقع بالعقد الصحيح فيجب المال عملاً بآية الاصلاق

❖ المشترك ❖

المشترك لفظ وُضع لان يتناول افراداً مختلفة الحدود على سبيل البدل لا الشمول وهو لا يستعمل في اكثر من معنى واحد وحكمه التوقف فيه والتأمل حتى يترجح بعض وجوه العمل به (قوله لان يتناول افراداً) اي فردين فاكثراً فالاول كالقرء الموضوع للحيض والظهر والثاني كعين وخرج بمختلفة الحدود العام لانه وُضع لافراد متفقة الحدود (قوله وحكمه التوقف فيه الخ) يعني ان علماءنا تأملوا في لفظ القرء فوجدوه دالاً على الجمع والانتقال وكلاهما في الحيض لانه يجتمع في الرحم وينتقل فرجعوا حملة عليه

❖ المؤول ❖

المؤول لفظ ترجح من المشترك السابق بعض وجوهه بما يوجب الظن سواء كان رأياً او خبر واحد وحكمه وجوب العمل به على احتمال الغلط والسهو (قوله سواء كان رأياً او خبر واحد) اي لانه ان ثبت بالرأي فهو لا حظ له في اصابة الحق على وجه القطع اذ المجتهد يخطئ ويصيب وكذا ان ثبت بخبر الواحد لانه دليل ظني فيكون الثابت به ظنياً ايضاً لا قطعياً وذلك نظير من وجد ماء فظن طهارته او خبره واحد لزمه التوضأ به فلو تبين نجاسته اعاد

### ❖ الظاهر ❖

الظاهر اسمٌ لكلام اتضح المراد به لسامع بمجرد سماع الصيغة بلا تأمل وحكمة وجوب العمل بالذي ظهر منه يقيناً  
(قوله الظاهر اسمٌ لكلام اتضح المراد به الخ) كما في قوله تعالى واحلّ الله البيع وحرم الربا فإنه ظاهر في التحليل



### ❖ النص ❖

النص لفظ ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم مسوق له لا في نفس الصيغة وليس في اللفظ ما يدل عليه وضعاً وحكمة وجوب العمل بما وضع على احتمال تأويل هو في حيز المجاز  
(قوله النص لفظ ازداد وضوحاً الخ) وذلك كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الآية فهم منه اباحة النكاح وبيان العدد والكلام سيق للثاني بدليل السياق وهو فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة فالآية ظاهرة في الاباحة نص في بيان العدد (قوله وحكمة وجوب العمل بما وضع على احتمال الخ) اي فلا يخرجها ذلك الاحتمال عن القطع كما ان احتمال الحقيقة المجاز لا يخرجها عن كونها قطعية كما في قولك جاءني زيد فإنه يحمل المعنى لكتابه او رسوله لكن هذا الاحتمال لم ينشأ عن دليل فلا يقدح في قطعية الحقيقة

❖ المفسر ❖

المفسر لفظ ازداد وضوحاً عَلَى النص عَلَى وجه لا يَبْقَى معه  
احتمال التأويل وحكمه وجوب العمل بِهِ عَلَى احتمال النسخ من  
حيث هو مفسر

(قوله المفسر لفظ ازداد وضوحاً الخ) فرعوا عَلَيْهِ انه لو تزوج  
الرجل امرأة إِلَى شهر يكون منعة لا نكاحاً لان قوله تزوجت نص في  
النكاح ويحمل المنعة والى شهر معين فيها لا يحتمل النكاح لكونه  
لا يقبل التوقيت (قوله وحكمه وجوب العمل الخ) وذلك كقوله تعالى  
فسجد الملائكة كلهم اجمعون لان الملائكة عام وكلهم يقطع احتمال  
التخصيص واجمعون يقطع التفرقة فصار مفسراً

❖ المحكم ❖

المحكم لفظ احكم المراد بِهِ وامتنع عن احتمال النسخ والتبديل  
وحكمه وجوب العمل بِهِ من غير احتمال نسخ

(قوله لفظ احكم المراد بِهِ الخ) كما في قوله عَلَيْهِ الصلاة والسلام  
الجهاد ماض منذ بعثني الله تعالى الى ان يقاتل آخر أمتي الدجال  
لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل فقد أفاد الحديث حكماً شرعياً  
عملياً غير محتمل للنسخ لاشتماله عَلَى لفظ دال عَلَى الدوام

❖ الخفي ❖

الخفي لفظ خفي معناه بسبب عارض في الصيغة لا ينال إلا بالطلب وحكمه النظريه يعلم ان اخفاءه لمزية او نقصان فيظهر المعنى (قوله الخفي لفظ خفي الخ) يعني ان الخفي ضد الظاهر والمراد بال ضد هنا ما يقابل الشيء ويكون بينهما نهاية الخلاف وذلك كآية السرقة فانها ظاهرة في إيجاب القطع في كل سارق من البيت خفية لكن لما وجدوا معنى السرقة كاملاً في حق الطرار وهو الذي يشق الثوب وناقصاً في حق النبأش وهو سارق الكفن بعد الدفن فالوا بالقطع في حق الطرار لا النبأش وذلك لان الطرار سارق يأخذ مع حضور المالك ويقطعه فله مزية على السارق من البيت خفية بخلاف النبأش

❖ المشكل ❖

المشكل هو الكلام الداخل في امثاله بحيث لا يعرف إلا بدليل يتميز به وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد به ثم الاقبال على الطلب والتأمل في نظيره لا في نفس الصيغة الى ان يتبين المراد (قوله المشكل هو الكلام الداخل الخ) وذلك كما في قوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم اشتبه انه بمعنى من أين او كيف فبعد الطلب والتأمل ظهر انه بمعنى كيف فافتضى التخيير في الالباء اي سواء كانت فائمة او نائمة او مدبرة بعد ان يكون المأتي واحداً والقريئة على ذلك الحرث المذكور اذ الدبر ليس موضع الحرث



﴿ المجمل ﴾

المجمل لفظ تواردت فيه معان بلا رجحان واشتبه المراد منه  
اشتباهاً لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم  
الطلب ثم التأمل ان احتيج اليهما وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو  
المراد والتوقف فيه الى ان يتبين المراد ببيان المجمل

(قوله المجمل لفظ تواردت فيه معان الخ) وذلك كالصلاة والزكاة  
وضعا للدعاء والثناء وهما ليسا مرادين فتفسرا ببيان الرسول عليه الصلاة  
والسلام

﴿ المتشابه ﴾

المتشابه هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه في حقنا  
دون الرسول عليه الصلاة والسلام وحكمه اعتقاد الحقيقة في  
الدنيا قبل الاصابة يوم القيامة لانه لا ابتلاء في الآخرة

(قوله المتشابه هو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه الخ)  
وذلك مثل الم والر والمص في اوائل السور فنؤمن بها ولا نؤول  
وكالصفات في نحو اليد والعين وهذا في حقنا دونه عليه الصلاة والسلام  
فان المتشابه وضع له دون غيره



### ﴿ خطاب الكفار ﴾

ان الكفار مخاطبون بالامر بالايمان وبالشرائع كالصلاة والصوم وبالمشروع من العقوبات كالحدود والقصاص وبالمعاملات كالباع والاجارة ونحوها

( قوله ان الكفار مخاطبون الخ ) وذلك لقوله تعالى قل يا أيها الناس اني رسول الله الى قوله فآمنوا بالله ورسوله ( قوله وبالمشروع من العقوبات اي فيعاقبون في الآخرة على ترك اعتقاد وجوبها وعلى ترك الاداء ايضاً زيادة على عقوبة الكفر ( قوله كالحدود ) اي فتنقام عليهم الحدود عند ثبوت اسبابها كالسرقة والزنا والقتل لانها بطريق الجزاء والعقوبة لتكون زاجرة عن اسبابها ( قوله وبالمعاملات الخ ) اي لان المطلوب بها امر دنيوي ولانهم ملتزمون بعقد الذمة فيما يرجع الى المعاملات في احكامنا

### ﴿ الاجتهاد ﴾

الاجتهاد استمراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي ويتنوع الى استدلال ظني وقياسي وشرطي ان يحوي المجتهد علم الكتاب بمعانيه ووجوهه وان يحوي ايضاً علم السنة بطرقها وان يعرف وجوه القياس وحكمه الاصابة بغالب الرأي والحق

في موضع الخلاف في المسائل الفقهية واحد والمصيب عند  
اختلاف المجتهدين كذلك والمختار من الاقوال عندنا ان المجتهد  
مخطئ في اصابة المطلوب مصيب في نفس اجتهاده

( قوله وبتنوع الى استدلال ظني الخ ) يعني ان الاجتهاد  
لا يخلو من ان يكون في موارد النص او غيره والاول استدلال ظني  
والثاني قياسي ( قوله ان يحوي المجتهد علم الكتاب بمعانيه الخ ) يعني  
بان يعرف معاني المفردات والمركبات وخواصها في الافادة فيفتقر الى  
اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان وبان يعرف المعاني المؤثرة في  
الاحكام بان يعرف مثلاً في قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط  
ان المراد بالغائط الحدث وان علة الحكم خروج النجاسة من بدن  
الانسان الحي والمراد من معرفة الكتاب معرفة المقدار الذي يتعلق  
بمعرفة الاحكام والمعتبر هو العلم بمواقعها بحيث يتمكن من الرجوع اليها  
عند طلب الحكم لا العلم عن ظهر القلب وكذا المراد من السنة معرفة  
المقدار الذي يتعلق بالاحكام بان يعرفها بمتنها وسندها وفي ذلك معرفة  
حال الرواة ( قوله وان يعرف وجوه القياس ) اي بشرائطها واحكامها  
واقسامها والمقبول منها والمردود كل ذلك ليتمكن من الاستنباط الصحيح  
( قوله والحق في موضع الخلاف في المسائل الفقهية الخ ) هذا باثر ابن  
مسعود رضي الله عنه في المفوضة اي التي لم يسم لها مهر حيث قال  
اجتهد برأيي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان  
ولم ينكر عليه احد فكان هذا اجماعاً منهم بان الحق واحد

﴿ مراتب الفقهاء ﴾

ان مراتب الفقهاء سبع ﴿ الاولى ﴾ مرتبة المجتهدين في  
 الشرع ﴿ الثانية ﴾ مرتبة المجتهدين في المذهب ﴿ الثالثة ﴾  
 مرتبة المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها عن صاحب  
 المذهب ﴿ الرابعة ﴾ مرتبة اصحاب التخرج من المقلدين  
 ﴿ الخامسة ﴾ مرتبة اصحاب الترجيح من المقلدين ﴿ السادسة ﴾  
 مرتبة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوي والضعيف  
 وظاهر المذهب والرواية النادرة ﴿ السابعة ﴾ مرتبة المقلدين  
 الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرّقون بين الغث والسمين  
 ( قوله المجتهدين في الشرع ) كالائمة الاربعة ابي حنيفة ومالك  
 والشافعي وابن حنبل ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول  
 رضي الله عن الجميع ( قوله المجتهدين في المذهب ) كابي يوسف ومحمد بن  
 الحسن وسائر اصحاب الامام ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام  
 من الادلة على مقتضى القواعد التي قررها لهم استاذهم ابو حنيفة  
 في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام الفروع ( قوله المجتهدين في  
 المسائل التي لا نص فيها الخ ) كالخصاف وابي جعفر الطحاوي وابي  
 الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي ونفر  
 الاسلام البزدوي ونفر الدين قاضي خان وامثالهم فانهم لا يقدرّون

على المخافة لافي الاصول ولا في الفروع لكنهم مستنبطون في الاحكام  
التي لانص فيها عن الامام (قوله اصحاب التخرج الخ) كالرازي واحزاب  
فانهم لا يقدرّون على الاجتهاد اصلاً لكنهم لاحاطتهم بالاصول  
وضبطهم للمآخذ يقدرّون على تفضيل قول ذي وجهين وحكم مبهم  
لامرين منقول عن صاحب المذهب او احد من اصحابه برأيهم  
ونظرهم في الاصول والمقايسة على امثاله ونظائره من الفروع (قوله  
اصحاب الترجيح الخ) كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وامثالها  
وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض كقولهم هذا اولى وهذا  
اصح رواية وهذا اوفق للناس (قوله المقلدين القادرين الخ) كاصحاب  
المتون المعتبرة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار  
وصاحب الوفاية وصاحب المجموع وشأنهم ان لا ينقلوا الاقوال المردودة  
والروايات الضعيفة (قوله المقلدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر)  
وهؤلاء شأنهم اتباع ما رجحه وصححه من تقدمهم من اصحاب  
المراتب السابقة

### ❖ دأب المفتي ❖

لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله ولا يكفيه  
معرفة باسمه ونسبه بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته  
في الدراية ومرتبته في مراتب الفقهاء المجتهدين ليكون على

بصيرة في التمييز بين القائلين المتخالفين وقدرة كافية بين  
القولين المتعارضين وان ما اتفق عليه الامام واصحابه في  
الروايات الظاهرة فعلى المفتي ان يفتي به قطعاً واما ما اختلفوا  
فيه فقد اختلف فيه والمصحح ان المفتي اذا كان مجتهداً فانه  
يتبع من الاقوال ما كان اقوى دليلاً واذا كان غير مجتهد  
فيفتي بقول الامام مطلقاً ثم بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم  
بقول زفر والحسن بن زياد والحمد لله أولاً وآخراً

( قوله لا بد للمفتي الخ ) مثله القاضي لانه لا فرق بينهما الا كون  
المفتي يخبر عن الحكم الشرعي والقاضي يلزم به ( قوله ما اتفق عليه  
الامام واصحابه الخ ) المراد بالامام ابو حنيفة رضي الله عنه واصحابه  
ابو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والحسن بن زياد رضي الله عنهم  
وعن باقي الائمة المجتهدين ( قوله فيفتي بقول الامام مطلقاً الخ ) اي  
سواء كان معه احد اصحابه اولاً والمراد بالثاني ابو يوسف وبالثلث  
محمد بن الحسن رضي الله عنهما وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً واسألك اللهم غفران الذنوب وستر العيوب  
لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء  
منهم والاموات انك سميع قريب مجيب الدعوات يارب العالمين



❖ فائدة ❖

يقول جامع هذه الرسالة السيد عمر نور الدين الغرض من جمع  
ووضع هذه الرسالة الجليلة تسهيل الوصول الى معرفة فن الاصول فاسأل  
الله ان يعينها من نظر غبيّ حسود او احمق جمود واني اتمثل بقول  
من قال وان كنت لست اهلاً للقال

ان يحسدوني فاني غير لائهم قبلي من الناس اهل الفضل قد حسدوا  
فدام لي ولهم ما بي وما بهم ومات اكثرنا غيظاً بها يحد  
انا الذي يحسدوني في صدورهم لا ارتقي صدرًا منها ولا ارد  
(هَذَا) ويعجبني مدحاً في حق الامام ابي حنيفة رضي الله عنه  
ما قاله فيه ابن المبارك رضي الله عنه

لقد زان البلادَ ومن عليها	امام المسلمين ابو حنيفة
باحكام وآثارٍ وفقه	كآيات الزبور على صحيفه
فما في المشرفين له نظير	ولا في المغربين ولا بكوفه
بيت مشمرًا سهر الليالي	وصام نهاره لله خيفه
فمن كابي حنيفة في علاه	امام للخليفة والخليفه
رايت العالمين له سفاها	خلاف الحق مع حجج ضعيفه
وكيف يحل ان يؤذى فقيه	له في الارض آثار شريفه
وقد قال ابن ادريس مقالاً	صحيح النقل في حكم لطيفه
بان الناس في فقه عيال	على فقه الامام ابي حنيفة
فلعنهُ ربنا اعداد رملٍ	على من ردّ قول ابي حنيفة

## فهرست الكتاب

وجه	وجه	وجه
۲	۲۰	المؤول
۳	۲۱	الظاهر
۴	۲۱	النص
۵	۲۲	المفسر
۶	۲۲	المحكم
۷	۲۳	الخفي
۸	۲۳	المشكل
۹	۲۴	المجمل
۱۱	۲۴	المتشابه
۱۵	۲۵	خطاب الكفار
۱۶	۲۵	الاجتهاد
۱۸	۲۷	مراتب الفقهاء
۲۰	۲۸	دأب المفتي
فن اصول الفقه		
الافعال		
المشروعات		
الاسباب		
الحقيقة والمجاز		
الامر والنهي		
الصريح والكفاية		
الاجماع		
القياس		
الاستحسان		
العام		
الخاص		
المشترك		



